

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية - حكومة دبي



عبر توريق إيرادات «سالك» «مالية دبي» تطلق عملية تمويل لمشاريع بـ 3 مليارات درهم

أطلقت دائرة المالية بدبي عملية تمويل بقيمة 3 مليارات درهم (800 مليون دولار)، لدعم مشاريع البنية الأساسية التابعة لهيئة الطرق والمواصلات بالإمارة. ونقل بيان صحفي وزعه المكتب الإعلامي لحكومة دبي عن دائرة المالية أن عملية التمويل تقوم على أساس «توريق» إيرادات نظام «سالك» للتعرف المرورية بدبي، وتصل مدتها إلى ست سنوات. ويقوم نظام التوريق على أساس تحويل ديون مضمونة بأصول من منشأة إلى شركة متخصصة تكون مهمتها تحويل تلك الديون إلى أوراق مالية مقابل منح المنشأة التمويل اللازم. واعتمدت حكومة دبي مجموعة بنوك تضم بنك دبي التجاري، سيتي بنك، بنك دبي الإسلامي، وبنك الإمارات دبي الوطني كجهات رئيسية مكلفة ومتعهدة بالتمويل. ومن المتوقع، بحسب بيان حكومة دبي، التوسع في العملية لتشمل مشاركة مجموعة إضافية من البنوك المختارة، تتضمن الشريحة التقليدية والإسلامية على حد سواء. يشار إلى أن التوريق في البنوك التجارية يقابله «التصكيك» بالنسبة للمصارف الإسلامية. وأكد رئيس مجلس الإدارة المدير التنفيذي لهيئة الطرق والمواصلات بدبي أن التمويل سيكون له أثر كبير على تسريع وتيرة العمل في تنفيذ مشاريع الطرق والنقل الإستراتيجية، والتي تهدف في المقام الأول إلى تعزيز تنافسية إمارة دبي ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية والعمرانية فيها. وأضاف أنه سيتم في المرحلة المقبلة البدء في تنفيذ مشاريع طرق داخلية في عدد من المناطق السكنية، لتوفير أفضل الخدمات لهذه المناطق، إضافة إلى دفع عجلة العمل في مشاريع الطرق والنقل الرئيسية الجاري تنفيذها حالياً، وذلك ترجمة لنهج حكومة دبي في توفير أرقى مستويات المعيشة والخدمة لسكان الإمارة وزوارها.

تعليق

التوريق المصرفي Securitization هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول ، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانياً، ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلاً للمخاطر، وضماناً للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك. لذلك يتمثل مصطلح التوريق في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين. أو بمعنى آخر : فإن التوريق المصرفي عبارة عن تحويل الحقوق المالية التي تمثل مجموعة من الديون عقارية ومنقولة إلى أوراق مالية مضمونة بتلك الديون قابلة للتداول. فهي في الحقيقة بيع للديون لغير من هي عليهم ومعظم عمليات التوريق التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية التقليدية حول العالم تتم مقابل الديون التي في ذمة عملائها، بحيث تقوم بتحويل هذه الديون التي لديها إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية والاستفادة من حصيلة بيع هذه الأوراق لتوفير سيولة جديدة يمكن استخدامها في تقديم تمويل جديد، أو توظيفها في مجالات استثمارية مربحة. وتنفذ عمليات توريق الديون مؤسسات مالية دولية ضخمة غالباً ما تكون تابعة أو منبثقة عن مؤسسات مصرفية أو بنوك أجنبية، وتعتبر إنكلترا من أكثر دول العالم تميزاً في عمليات التوريق، ويتم تنفيذ هذه العمليات عن طريق قيام هذه المؤسسات المالية الكبرى بشراء ديون الشركات المحلية بإحدى العملات الأجنبية، مضافاً إليها تكلفة خدمة الدين، بعد خصمها بمعدل خصم مناسب يتم الاتفاق عليه، ومن ثم تحويل هذه الديون إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق العالمية. وتسدد قيمة هذه الديون بالكامل إلى الجهة الدائنة، وفي الوقت نفسه تتم إعادة هيكلة سداد تلك الديون، وعادة ما يكون لفترة أطول، مع منح فترة سماح تتناسب مع ظروف المدينين، كما يشترط لتنفيذ تلك العمليات قيام الدائن (البنك) بضمان الأوراق المالية التي يتم إصدارها في كل عملية. لعل السبب الرئيسي الذي يدفع المؤسسات المالية للالتجاء لعمليات التوريق يتمثل في التحرر من قيود الميزانية العمومية حيث تقضي القواعد المحاسبية والمالية مراعاة مبدأ كفاية رأس المال، وتدبير مخصصات لمقابلة الديون المشكوك فيها، والتوريق في هذه الحالة يعد بديلاً مناسباً حيث يسمح بتدوير جزء من الأصول السائلة الناجمة عن توريق أصوله غير السائلة الضامنة لديونه لدى الغير دون أن يحد ذلك زيادة في الجزء المخصص للمخاطر في ميزانية البنك، إلى جانب هذا، ثمة مجموعة من الأهداف لعمليات التوريق منها: 1- رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها، عن طريق تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى. مما يساعد على توسيع حجم الأعمال للمنشآت بدون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية 2- تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية، وبشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول 3- تقليل مخاطر الائتمان للأصول، من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة 4- انحسار احتمالات تعرض المستثمرين للأخطار المالية ، وإنعاش سوق الديون الراكدة 5- تخفيف وطأة المدينةونية، مما يساعد في تحقيق معدلات أعلى لكفاية رأس المال 6- تنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات 7- تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة....

المصدر: الاتحاد

لدولية



ارتفاع صادرات وواردات ألمانيا مع انتعاش الاقتصاد

صفحة 02

العجز في الميزانية الأمريكية يرتفع إلى 830 مليار دولار في ستة أشهر

صفحة 02

الاقليمية



السعودية: الإنفاق سيكون له أثر إيجابي على التضخم مستقبلاً

صفحة 03

مصر ترفع حظر تصدير الذهب "نظراً لاستقرار الأوضاع"

صفحة 03

الوطنية



ارتفاع متواصل منذ أكتوبر و30% النمو 116.7 ملياراً الأصول الأجنبية لـ «المركزي»

صفحة 04

دبي تستضيف "بالم الشرق الأوسط 2011"

صفحة 04

المقال الأسبوعي

علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية

صفحة 06



10 أبريل 2011

ارتفاع صادرات وواردات ألمانيا مع انتعاش الاقتصاد

أعلن مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني ارتفاع صادرات البلاد خلال شهر فبراير الماضي بنسبة 2.7% متجاوزة التوقعات ، في حين أدى انتعاش الطلب المحلي إلى زيادة الواردات. وزادت واردات ألمانيا خلال فبراير الماضي بنسبة 3.2% متجاوزة معدل نمو الصادرات ، الأمر الذي يعزز تعافي أكبر اقتصاد في أوروبا. ويأتي صدور بيانات التجارة الخارجية لألمانيا بعد إعلان وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا في وقت سابق من العام الحالي زيادة كل من الناتج الصناعي والطلب الصناعي في ألمانيا بأكبر من التوقعات. في الوقت نفسه ، وصل معدل البطالة في ألمانيا إلى 7.1% وهو أقل مستوى له منذ يونيو 1992. ومن المتوقع أن تعلن الحكومة الألمانية الأسبوع المقبل زيادة توقعاتها بشأن نمو الاقتصاد الألماني خلال العام الحالي بعد إعلان معاهد الأبحاث الاقتصادية الرئيسية في ألمانيا أمس توقعاتها الجديدة بشأن نمو الاقتصاد ، وجاءت أعلى من التوقعات السابق إعلانها. وتتوقع هذه المعاهد نمو الاقتصاد بمعدل 2.8% ، في حين يتوقع خبراء عديدون وصول معدل النمو خلال العام الحالي إلى 3% من إجمالي الناتج المحلي بعد نموه العام الماضي بمعدل 3.6%. وكان الخبراء يتوقعون نمو الصادرات الألمانية بمعدل 1.5% وزيادة الواردات بنسبة 0.8%. وتعد ألمانيا ثاني أكبر دولة مصدرة في العالم بعد الصين.

المصدر: : قنا

الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بشأن الميزانية بين الديمقراطيين والجمهوريين

قبل ما يزيد قليلا عن ساعة فقط من حلول منتصف الليل في نيويورك - في حوالي الساعة الخامسة وخمسين دقيقة صباحا بتوقيت مكة المكرمة- تم الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بين الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة " الديمقراطيين والجمهوريين" لتجنب إغلاق الكثير من الدوائر الحكومية لأول مرة منذ خمسة عشر عاما. هذا وقد أعلن "جون بونر" رئيس مجلس النواب التوصل إلى اتفاق على المدى القصير لضمان مداومة العمل بالقطاعات الحكومية المختلفة وتجنب تسريح آلاف من الموظفين، كما تم التوصل إلى اتفاق على المدى الطويل يقضي باستمرار العمل بالدوائر الحكومية حتى نهاية السنة المالية في سبتمبر القادم. وقد أفادت عدة تقارير إخبارية بالموافقة على خفض الإنفاق بالميزانية بحوالي 39 مليار دولار وهو يقل بأكثر من 20 مليار دولار عما طلبه الجمهوريون. وقد أشار الرئيس الأمريكي "أوباما" إلى أن كلا الطرفين قام باتخاذ قرارات صعبة. هذا ومن المنتظر أن يقوم مجلسا الشيوخ والنواب بالنظر على وجه السرعة في إجراء مؤقت يسمح للحكومة باستمرار عملها بكافة دوائرها.

المصدر: : أرقام

العجز في الميزانية الأمريكية يرتفع إلى 830 مليار دولار في ستة أشهر

قال مكتب الميزانية بالكونجرس إن إجمالي العجز في الميزانية الأمريكية في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية الحالية بلغ 830 مليار دولار بزيادة قدرها 113 مليار دولار عن العجز المسجل في الفترة نفسها من السنة السابقة. وارتفع الإنفاق والإيرادات كلاهما في الأشهر الستة. وقال مكتب الميزانية في أحدث تقرير شهري إن الإيرادات من ضرائب الشركات في النصف الأول من السنة المالية 2011 التي بدأت في أول أكتوبر تشرين الأول الماضي لم تتغير مقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة. وأضاف إن حجم العجز الشهري في مارس يقدر بحوالي 189 مليار دولار بزيادة تبلغ حوالي 124 مليار دولار عن العجز المسجل في الشهر نفسه من 2010. وقال مكتب الميزانية إن هذا الفارق الكبير يرجع في معظمه إلى تعديلات للنفقات في برنامج إنقاذ البنوك قلصت حجم الإنفاق في مارس من العام الماضي. لكن الإنفاق على برنامج (ميدكير) للرعاية الصحية للمسنين وبرنامج التعليم ومدفوعات فوائد الديون ارتفعت في مارس من هذا العام مقارنة مع مستوياتها في الشهر نفسه من العام الماضي.

المصدر: : رويترز

النفط يرتفع فوق 124 دولاراً بعد الهجمات على حقول ليبية

ارتفعت أسعار النفط فوق 124 دولاراً للبرميل لتسجل أعلى مستوى خلال 32 شهراً أمس بعد أن أثارت الهجمات على حقول نفط ليبية احتمالات تعطل الإمدادات لفترة طويلة وسط ارتفاع في أسعار السلع الأولية بصورة عامة بفعل تفاؤل بأن انتعاش الاقتصاد العالمي سيذكي الطلب. كما أسهمت التوترات المستمرة في الشرق الأوسط والمخاوف من أن تأجيل الانتخابات في نيجيريا قد يفجر موجة جديدة من العنف ويعطل الإمدادات في تحسين المعنويات في الأسواق. وبحلول (الساعة 10,23 بتوقيت جرينتش) ارتفع سعر برنت 1,49 دولار إلى 124,16 دولار للبرميل بعد أن لامس في وقت سابق 124,45 دولار للمرة الأولى منذ أغسطس 2008. وارتفع الخام الأميركي 1,34 دولار إلى 111,64 دولار للبرميل أقل قليلاً من ذروته التي سجلها عند 111,68 دولار في أعلى مستوى منذ سبتمبر 2008. وقال كريستوف باريت محلل السلع الأولية في "كريدي اجرىكول": "يبدو أن بعض الحقول الليبية بدأت تصبح هدفاً للضربات العسكرية وهو ما يبعث على القلق لأنه يعني أننا نواجه مخاطر خسارة المزيد من الخام لفترة طويلة".

المصدر: : رويترز

10 أبريل 2011

السعودية: الإنفاق سيكون له أثر إيجابي على التضخم مستقبلاً

أكد وزير المالية السعودي، أن الإنفاق الحكومي المرتفع سيؤدي بالضرورة لزيادة الضغوط التضخمية، لكن سيكون له تأثير إيجابي على التضخم في المدى البعيد، إذ أن الإنفاق على توفير المساكن للمواطنين سيساعد على الحد من مشكلة ارتفاع الإيجارات. وقال "إذا كان هناك حجم كبير في الإنفاق يفوق قوة الاقتصاد فإنه وفقاً للنظرية الاقتصادية سيؤدي إلى ضغوط تضخمية، لكن نأمل أن يكون الإنفاق في حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي". وأضاف: "لكن عندما ننظر إلى المدى البعيد فإن تأثير هذا الإنفاق سيكون إيجابياً على التضخم". وأوضح أن السبب الرئيسي لارتفاع معدل التضخم في المملكة حالياً هو ارتفاع إيجارات المساكن، وأن الإنفاق الحكومي الهادف لتوفير مساكن للمواطنين سيساعد على علاج ذلك. وقال "العساف": "المعروف أن عنصراً رئيسياً في ارتفاع المستوى العام للإنفاق هو تكلفة إيجارات المساكن، وإذا نظرنا على المبالغ الكبيرة المخصصة للإسكان فإنها ستؤدي إلى انخفاض الأسعار على المدى المتوسط والبعيد". كان العاهل السعودي الملك "عبد الله" أعلن الشهر الماضي عن منح بقيمة 93 مليار دولار شملت زيادة الرواتب وتخصيص 250 مليار ريال (66.7 مليار دولار) لتشييد 500 ألف منزل جديد، ورفع الحد الأعلى لقيمة قروض صندوق التنمية العقارية إلى 500 ألف ريال من 300 ألف. ويضاف ذلك إلى إنفاق قيمته 37 مليار دولار أعلن عنه العاهل السعودي في أواخر فبراير/شباط حين عودته من رحلة علاجية استمرت ثلاثة أشهر. وتوقع تقرير صادر عن البنك السعودي الفرنسي نمو الإنفاق السعودي نحو 35 بالمائة إلى 842.4 مليار ريال (224.6 مليار دولار) هذا العام في ظل مبادرات اقتصادية واجتماعية، لكنه رجح أن تحقق المملكة فائضاً قدره 61.7 مليار ريال في الموازنة بدعم من ارتفاع إنتاج وأسعار النفط. وتواجه السعودية أكبر اقتصاد عربي، مشكلة إسكان كبيرة نظراً لتسارع النمو السكاني وتدفق العمالة الأجنبية على المملكة التي تنفذ خطة إنفاق على البنية التحتية بقيمة 400 مليار دولار. وتباطأ معدل التضخم السعودي ليسجل أدنى مستوياته في عشرة أشهر عند 4.9 بالمائة في فبراير مع انحسار نمو أسعار المساكن والمواصلات، لكن محللين قالوا إنه تباطؤ مؤقت نظراً للارتفاع القوي في أسعار الغذاء العالمية وتجاوز أسعار النفط 100 دولار للبرميل.

المصدر: العربية نت

مصر تتوقع تراجع إيرادات السياحة بنحو 25% خلال 2011

قال وزير السياحة المصري منير فخري عبد النور إن صناعة السياحة، الحيوية بالنسبة لبلاده والتي تضررت بشدة جراء التوترات السياسية، ستعاني من انخفاض بنسبة 25 بالمائة في العائدات خلال عام 2011 وستحتاج وقتاً حتى سبتمبر لتعود إلى مسارها. وتسببت انتفاضة شعبية استمرت 18 يوماً وأجبرت الرئيس حسني مبارك على التخلي عن منصبه في توقف الكثير من قطاعات الاقتصاد المصري وقلصت إيرادات السياحة خلال فبراير بأكثر من النصف. وقال منير فخري عبد النور إن عائدات مارس تراجعت 60% مقارنة بالعام الماضي. وتعتمد مصر، بآثارها الفرعونية وشواطئها الدافئة على مدار العام، على السياحة كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية كما أنها تدر أكثر من عشرة بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. وتوفر السياحة وظيفة بين كل ثماني وظائف في بلد يعاني من ارتفاع معدلات البطالة. وأوضح عبد النور "عائداتنا في 2010 كانت 12,5 مليار دولار من المتوقع أن تقل 25 بالمائة في 2011". لكنه ذكر أن الأرقام قد تنخفض على نحو أكبر. وأضاف "مصر تمر بمرحلة انتقالية، في النهاية أي مرحلة انتقالية تكون صعبة". وانحسرت التوترات التي دفعت السياح لمغادرة مصر وأثارت تحذيرات خارجية من السفر إليها. ويعود السياح مرة أخرى ورفعت معظم التحذيرات. وقال عبد النور إن معدلات إشغال الفنادق في المنتجعات الرئيسية في الغردقة وشرم الشيخ على البحر الأحمر لا تزال أقل من 40 بالمائة. واستطرد "حتى اليوم لم نعد إلى المسار الطبيعي للسياحة في مصر. كان هذا متوقفاً وهو أمر مفهوم. لكننا نتوقع أن نعود إلى المسار الطبيعي بحلول سبتمبر". وأضاف الوزير أن مصر تطلق حملة إعلانية عالمية تدعو إلى رفع ما تبقى من تحذيرات السفر إليها وتقديم حوافز لخفض رسوم رحلات الطيران العارض. وتتعاون وزاره السياحة مع شبان مصريين أطلقوا حملة "مصر آمنة" وتسعى إلى تحويل ميدان التحرير بالقاهرة والذي كان مركز الاحتجاجات إلى مزار سياحي.

المصدر: رويترز

مصر ترفع حظر تصدير الذهب "نظراً لاستقرار الأوضاع"

قالت الحكومة المصرية في بيان أنها رفعت حظراً كانت قد فرضته على تصدير الذهب نظراً لاستقرار الاقتصاد والسياسي. كانت الحكومة قررت في 27 فبراير شباط حظر تصدير الذهب حتى 30 يونيو حزيران في قرار قال بيان يوم السبت انه كان يستهدف "الحفاظ على الأمن القومي المصري وعدم تهريب ثروات البلاد للخارج". وقال البيان إن وزير التجارة والصناعة أصدر قرار رفع الحظر قبل الموعد "نظراً لاستقرار البورصة والأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد". ولم يذكر إن كان القرار يسري على الفور. كان مصريون قالوا وقت صدور قرار الحظر انه يهدف على ما يبدو لمنع رجال أعمال ومسؤولين حكوميين سابقين من نقل ثروات إلى الخارج بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك في 11 فبراير. وفي 28 فبراير قالت شركة التعدين سنتامين مصر أنها تواصل إنتاج وتصدير الذهب وانه لم يطلب منها تقييد شحناتها.

المصدر: رويترز

10 أبريل 2011

78 مليار درهم رصيد السيولة النقدية في بنوك أبوظبي بنهاية 2010

بلغت قيمة النقد وما يعادله لدى بنوك العاصمة الرئيسية المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية نحو 78 مليار درهم بنهاية العام الماضي، بنمو 1,4%، فيما استقرت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها. وأظهرت البيانات المالية للبنوك خلال رصد أجرته "الاتحاد" أن الأرباح الصافية للبنوك الخمسة الرئيسية ارتفعت بنحو 41,6% خلال 2010، لتتجاوز 10 مليارات درهم. وتظهر البيانات أن إجمالي الموجودات للبنوك الخمسة وهي بنوك أبوظبي الوطني وأبوظبي التجاري والخليج الأول والاتحاد الوطني ومصرف أبوظبي الإسلامي زادت خلال عام 2010 إلى 687,5 مليار درهم مقارنة بـ622,3 مليار درهم بنهاية 2009 بنسبة نمو بلغت 10,4%، مقارنة بنمو بلغت نسبته 5,7% لإجمالي موجودات البنوك الـ 51 المحلية والأجنبية العاملة في السوق المحلية. ويعد هذا التطور، زادت حصة بنوك أبوظبي الرئيسية الخمسة إلى نحو 43% من إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي في الدولة البالغة قيمتها 1605 مليارات درهم بنهاية 2010 مقارنة بنحو 41% بنهاية عام 2009 عندما كانت تبلغ 1519 مليار درهم. ورغم أن القروض والسلفيات التي قدمتها البنوك الخمسة نمت 7% لتبلغ 460 مليار درهم العام الماضي مقارنة بـ430 مليار درهم رصيدها في نهاية 2009، وهي أعلى بكثير من معدل نمو القروض في القطاع المصرفي بالدولة البالغة 1,34% خلال الفترة ذاتها، إلا أن مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها لدى البنوك الخمسة نمت بنسبة 2,5% فقط لتبلغ 7,77 مليار درهم بنهاية 2010 مقارنة بـ7,58 مليار درهم بنهاية 2009. بالمقابل، بلغ معدل نمو مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها نحو 36% لدى القطاع المصرفي عامة خلال العام الماضي.

المصدر: : الاتحاد

ارتفاع متواصل منذ أكتوبر و30% النمو 116.7 ملياراً الأصول الأجنبية لـ «المركزي»

قفزت ممتلكات المصرف المركزي من الأصول الأجنبية والذهب إلى 116,7 مليار درهم بنهاية العام الماضي بزيادة مقدارها 26,83 مليار درهم ونمو سنوي بلغت نسبته نحو 30%. حيث واصل ارتفاعه الذي بدأ في نهاية شهر أكتوبر الماضي عندما بلغ 110,14 مليارات درهم مقابل 94,53 مليار درهم بنهاية سبتمبر الماضي. وكان إجمالي موجودات المصرف المركزي من الأصول الأجنبية قد انخفض في نهاية عام 2009 إلى 89,88 مليار مقابل 113,04 مليار درهم بنهاية عام 2008 منخفضاً بنسبة أكبر عن نهاية عام 2007 حيث كان 285,69 مليار درهم بعد أن شهد ارتفاعات متواصلة على مدى عدة سنوات. وتتبع تطور قيمة ممتلكات المصرف المركزي من الأصول الأجنبية والذهب على مدى السنوات الأخيرة يلاحظ أنها ارتفعت من 49,98 مليار درهم عام 2000 إلى 51,64 مليار درهم عام 2001 ثم إلى 55,08 مليار درهم عام 2002 وانخفضت بشكل طفيف في عام 2003 إلى 54,22 مليار درهم قبل أن تعاود الارتفاع الكبير مجدداً وتقفز إلى 67,39 مليار درهم عام 2004. وواصلت قيمة ممتلكات المصرف المركزي من الأصول الأجنبية والذهب ارتفاعها وبلغت في عام 2005 نحو 77,66 مليار درهم ثم إلى 102,35 مليار درهم في نهاية عام 2006 وسجلت نمواً قياسياً مجدداً لتبلغ في نهاية عام 2007 نحو 285,69 مليار درهم. وحقق المصرف المركزي ربحاً صافياً بواقع 3,77 مليارات درهم في نهاية 2008 وذلك بفضل استثمار جزء من أصوله في سندات ذات عوائد مرتفعة.

المصدر: : البيان

دبي الحادية عشرة عالمياً في قائمة مدن المستقبل ونيويورك في الصدارة

احتلت إمارة دبي المرتبة الحادية عشرة عالمياً ضمن قائمة مدن المستقبل، بحسب المسح السنوي الذي تعده وكالة "نايت فرانك" البريطانية وشركة "سيتي ويلث" لإدارة الثروات التابعة لمجموعة سيتي غروب المصرفية. وهذا المسح السنوي تقوم فيه المؤسساتان بسؤال أكثر من 5 آلاف شخصية مؤثرة من حيث الثروة وإدارة الثروة، وفقاً لتقرير نشرته صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية اليوم. ويعكس وضع دبي في هذه المرتبة المتقدمة بين مدن العالم مدى النظرة التفاؤلية لمدينة دبي التي واجهت أكبر محنة مالية خلال الأعوام الماضية التي تلت الأزمة المالية، كما يعكس كذلك ثقة الأثرياء الدوليين في تعافي دبي من أزمتها المالية. وقال إندرو شيرلي الذي أشرف على المسح "إننا ننظر لدبي كملاذ آمن، كما أن بها بنية تحتية ممتازة ومنطقة تجارة حرة وميناء". وأضاف أن الكثير من الذين شملهم المسح فضلوا دبي على المراكز التجارية الأخرى في المنطقة، ويلاحظ أن المدن الأمريكية الرئيسية حافظت على قيادتها للعالم من حيث المراكز المتقدمة في النفوذ السياسي والنفوذ الاقتصادي، ومن حيث مكانتها كمراكز مستقبلية للتجارة. وفي هذا الصدد حافظت مدينة نيويورك على مركز الصدارة في القائمة، وقالت وكالة نايت إن الأثرياء ينظرون لكل من مدينة نيويورك ومدينة لندن على أساس أنهما سيبقيان مراكز تجارية رئيسية، رغم أن مراكز الاقتصاديات الناشئة تصعد بسرعة في قائمة المدن الرئيسية. ومن بين المدن الناشئة المتوقع لها أن تصعد سريعاً، مدينة مومباي الهندية التي ارتفعت أهميتها وسط الأثرياء والمستثمرين بنسبة 115%، تليها مدينة شنغهاي التي ارتفعت أهميتها بنسبة 66%. وعلى صعيد المدن الأعلى من حيث مستوى المعيشة جاءت مدينة موناكو عاصمة إمارة موناكو في أعلى القائمة، وتلتها مدينة لندن. وحول التساؤلات المثارة

10 أبريل 2011

بشأن مكانة لندن المالية وما إذا كانت قد اهتزت قال شيرلي، إن مكانة لندن لم تتأثر، ونرى على العكس من ذلك أن جاذبية لندن للأثرياء وللثروات تتحسن وأن الكثير من أثرياء العالم عقدوا صفقات ونفذوا مشتريات مساكن فاخرة وبنائيات تجارية في لندن. وأوضح المسح أن الأثرياء يفضلون المدن التي توفر التعليم الأفضل، وتلك التي تمنحهم إعفاءات ضريبية أكثر على استثماراتهم، وبالتالي فهم يفضلون شراء العقارات في المدن التي توفر لهم هذه الميزات.

المصدر: العربية نت

دبي تستضيف "بالم الشرق الأوسط 2011"

تستضيف دبي خلال الفترة من 26 حتى 28 أبريل الجاري معرض "بالم الشرق الأوسط 2011" المتخصص في صناعة السمعيات والبصريات المزدهرة في منطقة الشرق الأوسط والتي يقدر حجمها بحوالي 2 مليار دولار أمريكي في العام، حيث يجتمع خبراء الصناعة من مختلف أنحاء المنطقة لتفحص واختبار أحدث التقنيات والأفكار الإبداعية المطروحة في الأسواق العالمية. ويستقطب المعرض في دورته التاسعة 200 عارض من 68 دولة، ويوجه المعرض التجاري الأول من نوعه أنظار الصناعة على خبراء الإضاءة والسمعيات والموسيقى والترفيه والبصريات وحلول الأنظمة المدمجة بما فيها أحدث تقنيات الليزر والوسائط المتعددة. ويقام المعرض إلى جانب معرض "إنستول الشرق الأوسط" الموجه لخبراء قطاع السمعيات والبصريات والأنظمة المدمجة وتكنولوجيا المنازل الذكية وحلول الإضاءة والإعلانات اللوحية الرقمية وخدمات تركيب السمعيات والبصريات إضافة إلى خدمات التأجير. ويقدر حجم سوق هذا القطاع حالياً بأكثر من 4 مليارات دولار أمريكي سنوياً مع توقعات بنموه إلى 6 مليارات دولار أمريكي على مدار السنوات الخمس القادمة في منطقة الخليج. وتقام إلى جانب معرض "بالم الشرق الأوسط" فعالية "موزاك" وهي ندوة إقليمية تجمع كبار مصنعي الأدوات الموسيقية والإكسسوارات حول العالم إلى جانب وكلاء التوزيع المختصين في المنطقة. من جانب آخر سيقوم الخبراء المشاركون في مؤتمر "بالم" بدراسة مستقبل صناعة الإضاءة والحلول المدمجة وتسلط الضوء على أحدث التطورات التقنية في تكنولوجيا العرض "بروجيكتشن" والإطلاع على الحلول التكنولوجية للمباني وصناعة الإنشاءات.

المصدر: قنا



10 أبريل 2011

علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية (2/2)

ثالثا: سياسة الاحتياطي القانوني:

إن نسبة الاحتياطي الإجباري لها علاقة مع خلق الودائع فهي النسبة المحددة من طرف البنك المركزي ذاك أن هناك علاقة عكسية بين خلق الودائع ونسبة الاحتياطي الإجباري فهذه النسبة يمكن استخدامها كوسيلة للمد لتسهيل الائتمان كل حسب الظروف الاقتصادية. أ- تعريفه: يمكن تعريف نسبة الاحتياطي الإجباري: على أنها التزام كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، على البنك المركزي أن يطلب من البنوك المرخصة إيداع احتياطي نقدي إلزامي لديه بنسبة أو نسب معينة من ودايعها المختلفة. من هذا التعريف نجد أن البنك المركزي هو الذي يقوم بتحديد هذه النسبة، هذه الأخيرة لا تقل عن 35 % منها، كما يحق للبنك المركزي تغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان وقد كانت تتخذ لتقدير نسبة سيولة لضمان البنك وحماية المودعين، أما الآن فقد أصبحت أداة الرقابة على البنوك حتى تكون هناك قدرة للتوسع في الائتمان، ويلاحظ أن هذه السياسة لا تستخدم بكثرة في أوقات مقاربة كما هو الحال بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة. كما يمكن تعريفه على أنه: تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك الودائع " من هنا فالقدرة على خلق الودائع لتسهيل الائتمان يتناسب عكسيا مع النسب القانونية للاحتياطي النقدي، فرفع هذه النسبة يعتبر إجراء انكماشيا أما خفضها فيؤدي إلى حالة توسعية. " وقد كان الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أول من تبنى هذه الأداة المباشرة عام 1933 واستخدمها لأول مرة عام 1936 وتضمنتها بعد ذلك كافة التشريعات المصرفية الحديثة.

ب- أثر سياسة الاحتياطي الإجباري:

يلاحظ تغيير نسبة الاحتياطي الإجباري يؤدي إلى تغيير مضاعف للنقود، هذا التغيير له آثار مباشرة تتعلق بقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

1- في حالة التضخم:

إن رغبة البنك المركزي في مكافحة الحالات التضخمية في النشاط الاقتصادي فإنه يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي الإجباري، هذا ما يدفع بالحد من الائتمان فهذا الإجراء الهدف منه هو تقليل سيولة البنك التجاري وتجميد جزء كبير من احتياطه النقدي مما يقلل من مقدرته على التوسع في الإقراض. فزيادة الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به قانونا مما يدفع الأخير إلى:

• التشدد في تقديم قروض جديدة

• العمل على تصفية بعض قروضه القائمة

" فإذا وجد البنك المركزي حجم الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية أكبر بكثير من حاجات الاقتصاد ونتيجة لذلك ظهرت في الاقتصاد بوادر تضخمية، فإن البنك المركزي يقوم برفع النسبة القانونية الاحتياطي النقدي الذي يسمح بسحب كمية النقود الفائضة من التداول. والاعتبار السائد في وقت ما أن البنك المركزي أراد تخفيض عرض النقود من خلال القيام بطلب من البنوك بخفض هي أيضا من خلق الودائع، في هذه الحالة قام برفع نسبة الاحتياطي القانوني النقدي من 20 % مثلا إلى 40 % فينتج عنه عجز البنوك في منح الائتمان وخلق النقود ومنه ينخفض المعروض النقدي فيؤثر بذلك الزيادة على مضاعف الائتمان.

2- في حالة سياسة توسعية: ولا شك إنه إذا رغب البنك المركزي في إتباع سياسة توسعية نتيجة انخفاض عرض النقود، فإنه يقوم بخفض نسبة الاحتياطي القانوني وفي هذه الحالة فإن البنوك التجارية سوف تقوم بزيادة أصولها وخصومها أي زيادات حاصلة على مستوى ميزانيته ولكلا الجانبين الدائن والمدين فتكون هناك سيولة في تحقيق الائتمان، وبالتالي تتضاعف الودائع ومن هذا المنطلق يحدث ما يسمى بالانتعاش الاقتصادي، " فالجدير بالقول أن عملية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني قد يدفع بخلق احتياطي إضافي لدى البنوك التجارية وكما قلنا فهو يعطي فرصة لتلك البنوك لمنع المزيد من الائتمان وبالتالي هذا الفائض يستعمل على توسيع دائرة عرض النقود. فمن مصلحة البنوك التجارية التوسع بين منح القروض مما يدفع برجال الأعمال على زيادة استثماراتهم فيزداد معه حجم التشغيل. أيضا إذا وجد البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك مقارنة لحاجات الاقتصاد متناقصا مع عجز في السيولة فالبنك المركزي هنا مجبر على تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي. وكمثال على ذلك فالبنك المركزي يخفض النسبة إلى أقل من 20 % إلى حتى 10 % بطلب من البنوك نتيجة التوسع في الإقراض من خلال زيادة الحاجة إلى السيولة.

ج- فعالية سياسة الاحتياطي النقدي القانوني: تعتبر التغيرات في نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري سلاحا فعالا في تأثيره على حجم الائتمان ومن ثم على عرض النقود، إذ أن التغيرات الصغيرة تلعب دورا هاما في تغيير عرض النقود. إن تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، يخلف احتياطيا إضافيا لدى البنوك التجارية وهو ما يعطي لتلك البنوك فرصة لمنح المزيد من الائتمان وبالتالي إلى التوسع في عرض النقود، لكن في حالة خفض الاحتياطي الإجباري فالهدف هنا هو تخفيض القروض وحتى عرض النقود. إن سياسة الاحتياطي القانوني ما هي إلا أداة من الأدوات الأخرى لكنها الأكثر فعالية والأقل تكلفة خاصة في الدول النامية حيث هناك إمكانية تطبيقها دون اللجوء إلى أسواق مالية ونقدية تتسم بالتطور والتقدم. أي أنها من أقوى الأسلحة النقدية التي يمكن للمصرف المركزي استخدامها في الدول الأخذة بأسباب النمو حيث أن



10 أبريل 2011

استخدام عمليات السوق المفتوحة يكاد يكون سبيلا مستحيلا بسبب ضيق أسواق رأس المال. عن هناك تغيرات تحد في معدل الاحتياطي القانوني في عدة مرات خلال فترة قصيرة نسبيا يحسب ما إذا أن البنك المركزي يسعى إلى إعادة التوازن في السوق النقدية. إن سياسية الاحتياطي القانوني تعد من السياسات الأكثر فعالية خاصة فيما يتعلق الأمر بالتغيرات الكبيرة والجذرية وهي بذلك تظل سياسة التغيير في نسبة السيولة أكثر تأثير على الدول النامية بعكس سياسة السوق المفتوحة التي ترغب وجود فعالية لكن بدرجة أقل من الأولى زيادة على ذلك أن أثرها ضئيلا على الدول النامية. ونظرا لأن هناك ظروف موسمية يتحتم الأمر التعامل بقروض موسمية، وحتى توفر المصارف التجارية هذا النوع من القروض فلا بد للبنك المركزي أن يخفض من نسبة الاحتياطي القانوني وبذلك يسهل عملية منح القروض وتعد هذه العملية مؤقتة لأن بعد ذلك فالنسبة المعتادة أي عودة النسبة لما كانت عليه من قبل.

إن حالات التضخم التي يعاني منها النشاط الاقتصادي سيحرك من فاعلية هذه السياسة إذ برفع نسبة الاحتياطي القانوني النقدي الناتج عنه انخفاض حجم الائتمان، وحتى ما هو معروف في حالة الكساد فخفض نسبته كقيل بزيادة حجم الائتمان وبالتالي انتعاش مستوى النشاط الاقتصادي. فهو يلعب بذلك دورا هاما في عجلة النشاط الاقتصادي. لكن الحال يكون معاكسا تماما لو أن هناك فائض كبير في السيولة ففي هذه الحالة سواء رفعا أو خفضنا في نسبة الاحتياطي القانوني النقدي فلا يؤثر على البنوك التجارية في قدرتها على منح الائتمان. إذ تشكل الأساليب الثلاثة للرقابة الكمية من أهم الأسلحة لرقابة الائتمان لأن الهدف هو التأثير على كمية أو حجم الائتمان بغض النظر عن أوجه استعماله، إلا ورغم ذلك فهناك سياسة أخرى يوجد من يعتبرها ضمن الأدوات الكمية وآخر من يصنفها خصيصا من أدوات الرقابة الكيفية، ولأن تأثيرها قريبا من كونها تبحث عن حجم الائتمان فقد كان تصنيفها ضمن التصنيف الأولي إلا وهي السقوف الائتمانية.

رابعاً السقوف الائتمانية:

يعد أسلوب السقوف الائتمانية كأداة تستخدمها الكثير من البنوك التجارية وهو بمثابة أداة للرقابة على الائتمان المصرفي و ضبطه، وتختلف هذه السقوف حسب طبيعة الائتمان والذي على أساسه تحدد له الأولويات، هذه الأنواع تتمثل فيما يلي:

أ- هنا تتم نسبة الائتمان إلى متغير مصرفي ما مثل إجمالي الودائع إلى إجمالي رقم الميزانية

ب- حيث يتم وضع حد أقصى يتعين ألا يتعداه رقم الائتمان في فترة زمنية ما أو في نقطة زمنية معينة.

وإذا كان تطبيقها فإن النوع الثاني لا بد من ضرورة وجود نسبة خاصة بكل بنك، وكمثال على ذلك البنك المركزي في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي في مرحلته الأولى قام بوضع سقف ائتماني لكل بنك عند تقديمه الائتمان القطاع الخاص بهدف معرفة الاتجاه نحو الطلب الخاص على الائتمان الذي يؤدي في النهاية إلى معرفة اتجاه الطلب الكلي، لكن بعد ذلك تم إلغاؤها لنفس القطاع والبنك.